



سلسلة مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

(1998 - 2026)





منذ عام 1998، بادرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى إطلاق سلسلة مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار «معاً نبني الأردن المستقبل»، انطلاقاً من رسالتها الرامية إلى الترويج للأردن كوجهة استثمارية جاذبة، والتعريف ببيئة الأعمال والفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة. وقد شكلت هذه المؤتمرات على مدار السنوات منصة وطنية لتعزيز التواصل مع الكفاءات ورجال الأعمال الأردنيين في مختلف أنحاء العالم، وترسيخ دورهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وتأتي هذه المؤتمرات انسجاماً مع الرؤية الملكية التي يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، الهادفة إلى ترسيخ مكانة الأردن على خارطة الاقتصاد العالمي، وتعزيز انفتاحه على الأسواق الدولية، وجذب الاستثمارات النوعية، في إطار مسيرة التحديث الاقتصادي. كما تعكس الاهتمام الملكي المستمر بالشأن الاقتصادي بوصفه أولوية وطنية، وترسخ أهمية مواصلة تنظيم اللقاءات الاقتصادية والمؤتمرات الاستثمارية للترويج للأردن وتعزيز حضوره في المحافل والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وتهدف سلسلة مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين داخل المملكة وخارجها، وتعريفهم بأبرز التطورات الاقتصادية والإصلاحات والتشريعات والفرص الاستثمارية الواعدة، وإتاحة المجال للحوار المباشر مع صناع القرار والمسؤولين لمناقشة القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. كما تسعى إلى تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم المستثمرين المحليين، وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، وإعادة توجيه رؤوس الأموال الأردنية نحو مشاريع إنتاجية وخدمية مستدامة، بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبما يخدم مصالح الوطن ورجال الأعمال الأردنيين على حد سواء.



المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 1998

برعاية سامية من حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم وبتنظيم مشترك من جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومؤسسة تشجيع الاستثمار ومشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية ودعم من مؤسسات القطاع الخاص في المملكة عقدت في عمان اجتماعات المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الفترة من 07 - 09 / 09 / 1998 بمشاركة حشد كبير من مجتمع الأعمال الأردني من داخل الوطن وخارجه يربو على الستمائة مشارك جاؤوا معبرين عن انتمائهم لوطنهم وقيادتهم مؤكدين عزمهم على المساهمة في تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة التي تكفل العيش الكريم للأجيال الحاضرة والمستقبلية وفي إطار من الألفة والتعاضد والتراحم استهلّت الاجتماعات بكلمة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين- رئيس اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر السيد حمدي الطباع عبر فيها باسم المؤتمرين عن الشكر والتقدير للرعاية الملكية السامية للمؤتمر.

المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2001

برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم افتتحت أعمال المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين الذي نظّمته الجمعية بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار في عمان خلال الفترة 13 - 15 / 08 / 2001 حيث تم التركيز في الجلسات العامة على المواضيع التي تهم كافة المشاركين في المؤتمر مثل مناخ وفرص الاستثمار الواعدة في الأردن، وفرص الاستثمار المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة، والمشاريع المعروضة للتأجير، ثم ورقة عمل حول دور المغتربين الأردنيين في تنمية الاقتصاد الأردني. وشارك في المؤتمر حوالي 500 من رجال الأعمال الأردنيين من داخل المملكة وخارجها يعملون في 10 دولة عربية وأجنبية. وتضمن برنامج المؤتمر جلسة حوار بين رجال الأعمال الأردنيين ودولة رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب .



المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2003

مندوباً عن جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم افتتح صاحب السمو الملكي الامير علي ابن الحسين بتاريخ 11 / 08 / 2003 اعمال المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين والذي تنظمه الجمعية ومؤسسة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع دائرة الاقتصاد والتنمية في الديوان الملكي، وعقد المؤتمر تحت شعار "معاً نبني الأردن النموذج".

المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2005

برعاية ملكية سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم وبتنظيم مشترك من جمعية رجال الأعمال الأردنيين ودائرة الاقتصاد والتنمية في الديوان الملكي الهامش العامر ومؤسسة تشجيع الاستثمار عقد المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين خلال الفترة 15 - 17 / 08 / 2005 من في كل من عمان وعجلون وبمشاركة نحو 500 رجل اعمال اردني وعربي من داخل الوطن العربي وخارجه.



المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2008

برعاية ملكية سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم وحضور دولة رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي مندوباً عن جلالة الملك وتنظيم مشترك من جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومؤسسة تشجيع الاستثمار وبالتعاون مع وزارة الخارجية الأردنية عقدت اجتماعات المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الفترة من 13 - 14 / 08 / 2008 تحت شعار "معاً نبني اردن المستقبل".

المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2010

برعاية ملكية سامية من صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم وحضور معالي الدكتور رجائي المعشر مندوباً عن جلالة الملك المعظم وتنظيم جمعية رجال الأعمال الأردنيين عقدت في عمان خلال الفترة 03 - 04 / 08 / 2010 اجتماعات المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين بحضور أكثر من 500 رجل أعمال اردني من الوطن وبلاد الإغتراب.

المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2019

برعاية ملكية سامية من صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم ومنذوباً عن جلالته رعى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز أعمال المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج خلال الفترة من 06 - 07 / 08 / 2019 المنعقد بعنوان "شركاء التنمية والبناء والذي نظمته الجمعية وجمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين (تواصل) وبالشراكة مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وهيئة الاستثمار.





توصيات المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

1 اقتراح إنشاء قرية (Business Park) للمستثمرين المغتربين في العاصمة عمان ضمن القوانين والأنظمة المرعية في الأردن بحيث يتم توفير أراضي لغايات الاستثمار بأسعار تفضيلية يتم عليها إنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية ونخص بالذكر مشاريع التعليم وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية والطاقة المتجددة التي تتميز الأردن بخبرة كبيرة فيها.

2 العمل على توفير خط ساخن بالتنسيق مع الجهات الحكومية وهيئة الاستثمار بحيث يكون هناك دائرة متخصصة تتمكن من تقديم خدمات على مدى 24 ساعة للمستثمرين المغتربين للإجابة عن جميع أسئلتهم ليشتعروا أنه قريب من وطنه بأكثر قدر ممكن.

3 العمل على تطوير مراكز خدمة العملاء لتوفير بيئة سهلة لممارسة الأعمال بحيث تكون بيئة شمولية ومحفزة للاستثمار وذلك لجذب المستثمرين للاستثمار في الأردن مع التركيز على تطوير الأداء المؤسسي كمحرك رئيسي للتنمية مع توفر وضوح الرؤية والأهداف والتأكيد على أهمية التركيز على حوافز الاستثمار المتمثلة بالربح ومستوى منخفض من المخاطر والتي يمكن توفيرها عن طريق توفير البيئة الاستثمارية والقدرة على الوصول إلى التمويل المناسب والبيئة التشريعية الداعمة للاستثمار.

4 التأكيد على أهمية ربط المجتمع الأردني في الداخل والخارج وإدامة التواصل من خلال إنشاء مؤسسات تكون كقنوات تواصل بين المغتربين ووطنهم.

5 التأكيد على أهمية العمل على تعديل وتحديث التشريعات وتحسينها مع التركيز على تبسيط الإجراءات وتقليل المدة الزمنية المرافقة للمعاملات الحكومية، والعمل على منح أكبر قدر ممكن من الصلاحيات إلى النافذة الموحدة بحيث يتمكن المفوضون فيها من تذليل العقبات أمام المستثمرين ومتابعة قضاياهم ومشاكلهم. بالإضافة إلى أهمية تبني الحكومة رؤية ونهج واضح فيما يتعلق بتميز وتطوير الأداء الحكومي كمحرك رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالإستناد إلى تقرير سهولة ممارسة الأعمال كسند وأساس ومنهج عمل لتحسين بيئة الأعمال في الأردن ضمن كافة مراحل الدورة الحياتية للمشروع الاقتصادي.

6 أكد المؤتمر على ضرورة الاستقرار في التشريعات النافذة للاستثمار حيث يشكل عدم الاستقرار في التشريعات تحدياً أمام المستثمرين المغتربين لإعادة توطين استثماراتهم في الأردن.

7 التأكيد على أهمية توفير ملخص حول أبرز الحزم الاستثمارية بشكل مبسط بحيث يتمكن المغتربين من الاطلاع عليها بسهولة والترويج الاستثماري للأردن بشكل مختلف عن الأساليب التقليدية.



توصيات المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

وضع برامج عمل للتعاون مع المستثمرين المغتربين بالتعاون مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وهيئة الاستثمار بحيث يتم التركيز على أبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في الأردن والاستفادة من خبرات المغتربين ونقل تجاربهم الناجحة من الدول الأخرى إلى أرض الوطن.

8

تعزيز دور المناطق الحرة والتنمية في استقطاب الاستثمارات الأردنية ذلك من خلال معالجة أبرز التحديات والمتمثلة بالكلفة الإنتاجية المرتفعة وتكلفة الطاقة والكهرباء.

9

وضع رؤية واضحة وخطة عمل محددة مستندة لأفضل الممارسات العالمية في إطلاق المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية الكبرى مثل مشروع العاصمة الاقتصادية والإدارة الجديدة ومشروع الصندوق السيادي الاستثماري.

10

قيام الحكومة بتجذير وترسيخ مفهوم أن الأردن غني برأس المال البشري والموارد الطبيعية ضمن حملة ترويج مكثفة داخل وخارج الوطن لتغيير الثقافة السائدة بأن الأردن فقير وشحيح الموارد.

11

قيام الحكومة بدراسة منظومة الضرائب بشكل شمولي لكافة أنواع الضرائب المختلفة والتي من أبرزها (المبيعات، الدخل، الرسوم جمركية، المسققات وغيرها من الرسوم)، وأثرها على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد ذكره في منحنى لايفر (Laffer curve) والذي وضح بأنه عند نقطة معينة فإن أي زيادة في العبء الضريبي سوف ينتج عنه انخفاض في الإيرادات الضريبية والتحصيل الضريبي أي أن فرض مزيد من الضرائب بمختلف أنواعها في المستقبل سيؤدي إلى تراجع في عوائد خزينة الدولة.

12

تفعيل الاتصال والتواصل مع المغتربين من خلال وحدة تنظيمية منفصلة تتبع لرئاسة الوزراء أو هيئة الاستثمار، يعمل بها جهاز إداري كفؤ ومنصة الكترونية (مرتبطة بكافة المنصات وقواعد البيانات الأخرى ذات العلاقة)، تكون مهمتها الرئيسة العمل على تشبيك وربط المغتربين الأردنيين بفرض الاستثمار الواعدة في الأردن، وبالتالي تسهيل مهمتهم في الاستثمار في هذه الفرص.

13

المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2023

افتتح نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتحديث القطاع العام، ومندوبا عن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم معالي السيد ناصر الشريدة، المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، الذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالشراكة مع وزارتي الخارجية وشؤون المغتربين والاستثمار وذلك يوم السبت 19 / 08 / 2023 في عمان، تحت شعار " الاستثمار من أجل المستقبل في مئوية التحديث".

وشارك في أعمال المؤتمر ما يقارب 250 شخصية من رجال الأعمال والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين بمختلف المجالات من 20 دولة حول العالم، إلى جانب مشاركة نخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والعالمية. وشارك بالمؤتمر مستثمرون أردنيون يقيمون في البحرين و الإمارات وأوكرانيا وقطر والصين وتركيا وألمانيا والكويت وسلطنة عُمان وإندونيسيا والسعودية وأستراليا ولبنان وإيطاليا والعراق، تضمن المؤتمر الذي استمر خلال الفترة من 19 - 20 / 08 / 2023 في عمان، وتضمن ستة جلسات تحدث خلالها ما يقارب 30 مشارك من المستثمرين المحليين والمستثمرين في الخارج، بالإضافة إلى الوزراء.



توصيات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

1. إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمغتربين الأردنيين.

1

2. إصدار الصندوق الاستثماري وسندات خاصة للمغتربين.

2

3. إصدار قانون للمستثمرين المغتربين لتأمين الحماية القانونية للمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت مسمى قانون "قانون المستثمرين الأردنيين المغتربين".

3

4. منح وزارة الاستثمار مزيداً من الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ورفعها بالكوادر للنهوض بالعملية الاستثمارية، ولتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي.

4

5. تفعيل دور السفارات والبعثات الدبلوماسية في الترويج للفرص الاستثمارية وفق خطط استراتيجية، وأن تكون الجمعية ضابط ارتباط مع المغتربين ووزارة الاستثمار.

5

6. إيجاد بدائل وخطوط تمويل خاصة بالمشاريع التنموية لتجنب ارتفاع أسعار الفوائد وتعثر المشاريع القائمة.

6

7. إلغاء الضريبة على المتاجرة في الأسهم والسندات المدرجة في بورصة عمان.

7

توصيات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

تبسيط إجراءات إنشاء الشركات المساهمة العامة وتخفيض رسوم التأسيس والإصدار والإخراج.

8

الترويج للاستثمار في بورصة عمان في مختلف الأسواق المالية بما في ذلك دول الخليج العربي.

9

في مجال التنمية المستدامة في المحافظات الأردنية: الطلب لمنح مزيد من الحوافز لمشاريع الاقتصاد الأخضر.

10

تبسيط إجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية لدى كل من وزارة الإدارة المحلية، ووزارة البيئة، وأمانة عمان، وسلطة العقبة الخاصة في المحافظات الأردنية.

11

التوسع الأخضر في الاستثمار في الطاقة المتجددة في ضوء التطور الهائل في العالم في تكنولوجيا الطاقة، وخاصة في معالجة النفايات.

12

إنشاء قرية للمغتربين مع صدور قانون الملكية العقارية ضمن أنظمة وحوافز.

13

تفعيل دور وزارة الخارجية في الاتصال مع المغتربين في دول إقامتهم.

14

تمكين المغتربين الأردنيين في الخارج من المشاركة في حقهم الدستوري بانتخاب مجلس النواب.

15

المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

عام 2026



وشكّل المؤتمر منصة فاعلة لتعزيز التواصل وبناء الشراكات بين رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج ونظرائهم داخل المملكة، وإطلاعهم على أحدث التطورات الاقتصادية والفرص الاستثمارية الواعدة، كما أتاح لقاءات مباشرة مع كبار المسؤولين وصناع القرار بما أسهم في فتح قنوات حوار بناءة وتبادل الرؤى والأفكار حول أولويات المرحلة المقبلة، بما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز بيئة الاستثمار في المملكة.

افتتح معالي الدكتور طارق أبو غزالة وزير الاستثمار مندوباً عن دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، أعمال المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، الذي نظّمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالشراكة مع وزارتي الخارجية وشؤون المغتربين والاستثمار تحت شعار "فرص استثمارية برؤية عالمية"، وذلك يوم السبت الموافق 2026/07/18 في عمان.

وشارك في أعمال المؤتمر نحو 300 شخصية من رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المقيمين في مختلف دول العالم، إلى جانب نخبة من الخبراء الاقتصاديين، والسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية للدول الشقيقة والصديقة، فضلاً عن مشاركة واسعة من ممثلي الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والدولية، بما عكس المكانة التي يحظى بها المؤتمر باعتباره منصة اقتصادية تجمع صناع القرار وقادة الأعمال لبحث فرص الاستثمار وتعزيز الشراكات الاقتصادية.

وتناول المؤتمر، من خلال أربع جلسات حوارية متخصصة، عدداً من المحاور الاستراتيجية، شملت: خارطة الطريق نحو اقتصاد متجدد: البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2026-2029)، والمشاريع الاستثمارية الكبرى في المملكة... من الرؤية إلى الإنجاز والدبلوماسية الاقتصادية: فرص واستراتيجيات المملكة نحو أسواق عالمية جديدة، إضافة إلى دور المغتربين الأردنيين في توطين استثماراتهم داخل المملكة.

توصيات المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

1 تعزيز التنسيق والتواصل بين الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين داخل وخارج الأردن من خلال جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع وزارة الاستثمار في متابعة المشاريع وحل التحديات.

2 العمل على حل ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين وذلك عن طريق ربط الجهات المعنية إلكترونياً قبل نهاية العام

3 استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصة استثمارات الأردنيين في الخارج من خلال مجالس الأعمال وربطهم من خلال جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع الفرص المتاحة لدى القطاع الخاص.

4 مراجعة الأنظمة الضريبية والإجراءات المالية بما يعزز تنافسية الأردن ويحد من الازدواج الضريبي على المستثمرين.

5 تطوير التشريعات الاقتصادية بما يواكب الممارسات العالمية، بما فيها تشريعات الشركات والهياكل الاستثمارية الحديثة.

6 استقطاب وتوسيع الاستثمارات المحلية والخارجية خاصة استثمارات المغتربين، ودعم المشاريع في القطاعات الواعدة مثل الصناعة، التعدين، التكنولوجيا، السياحة، واللوجستيات.

7 تعزيز مكانة العقبة كمركز استثماري ولوجستي وسياحي من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي، وتطوير الموانئ، ودعم المشاريع السياحية والترفيهية والصناعية، واستقطاب مشغلين ومستثمرين للفرص المتاحة.

توصيات المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

8 تطوير سوق رأس المال وبورصة عّان عبر تعزيز الشفافية والحوكمة، وتسهيل إجراءات المستثمرين، وتحسين آليات الإفصاح وتوزيع الأرباح، وتشجيع الشركات على التحول إلى شركات مساهمة عامة.

9 دعم تنافسية الاقتصاد الوطني والصادرات من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين خدمات النقل والشحن، ودعم الصناعات ذات القيمة المضافة، وتوفير أدوات تمويل مبتكرة لنمو الشركات

10 تطوير منظومة النقل البحري في العقبة من خلال تعزيز جاهزية الميناء الرئيسي، ومعالجة تحديات توفر البواخر وخطوط الشحن، وضمان انسيابية حركة الحاويات والبضائع، بما يدعم الصادرات الأردنية ويعزز تنافسية المملكة في الأسواق العالمية.

11 إنشاء شبكة ومنصة وطنية للمستثمرين الأردنيين في الخارج وربطها بالسفارات والجهات الاقتصادية، بهدف توطيد استثمارات المغتربين داخل المملكة، وتعزيز الترويج للفرص الاستثمارية والصادرات الأردنية.

12 تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية عبر تطوير دور السفارات والملحقين التجاريين، وتوسيع الشراكة بين وزارة الخارجية والقطاع الخاص لجذب الاستثمارات وفتح الأسواق الدولية.

13 تعزيز دور المغتربين الأردنيين في صياغة السياسات الاقتصادية، وتوجيه حوالاتهم ومذخراتهم نحو استثمارات إنتاجية داخل المملكة في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والعقارية، بما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة وتعظيم مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

14 تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية وتطوير قنوات التواصل المباشر بين المستثمرين والجهات الحكومية والاقتصادية، بما يسهم في استكشاف الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات وبناء شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة

15 إطلاق أدوات استثمارية وحوافز جاذبة، والاستفادة من خبرات المغتربين وكفاءاتهم لتوجيه استثماراتهم نحو مشاريع إنتاجية وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

توصيات المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

تنظيم منصات استثمارية ومؤتمرات دولية للتعريف بالفرص والمشاريع الاستثمارية الأردنية، وربط المستثمرين الأردنيين في الخارج بالفرص المتاحة، مع العمل على إزالة التحديات والعوائق التي تواجه توطيد الاستثمارات.

16

تأسيس وحدات استشارية في البعثات الدبلوماسية العاملة في دول الخليج والمنطقة لدعم صادرات البضائع والخدمات الأردنية ومشاركتها مع أصحاب العلاقة من خلال منصة (EBIP).

17



جمعية رجال الأعمال الأردنيين

Jordanian Businessmen Association



البريد الالكتروني

info@jba.com.jo
info3@jba.com.jo

الهاتف

0096279963355
0096265373355

الموقع الالكتروني

www.jba.com.jo